الحرب ضدّ إيران ونهاية النظام أحادي القطب الأمريكي

الدكتور حسين أحمدي
خبير في الشؤون الدولية

إنّ عجز الولايات المتحدة عن تحقيق نصر حاسم على إيران، وماترتب على ذلك من عواقب اقتصادية وخيمة، قد ألقى بمصداقية الهيمنة الأمريكية العالمية في مهب الريح وأزال الإيمان بالقدرة المطلقة لواشنطن على رسم نتائج الحروب وفرض النظام العالمي الأحادي القطب.

لقد شرعت الولايات المتحدة، خلال هجومها الذي شنته في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م بمشاركة الكيان الصهيوني، في تنفيذ خطط محددة بدقة مسبقة. وكان الافتراض الأولي يقوم على أن التفوق الجوي والتكنولوجي سيؤدي إلى انهيار النظام السياسي الإيراني خلال الأسابيع الأولى، إلا أن الواقع الميداني جاء مغايراً لهذه التوقعات بشكل كارثي.

فإيران، على الرغم من تلقيها ضربات قاسية استهدفت بنيتها التحتية وقادتها البارزين، لم تنهار فحسب، بل تمكنت، بالاعتماد على جغرافيا البلاد واستراتيجيات غير متماثلة، من الردّ على نيران الهجمات واستهداف القواعد الأمريكية في المنطقة.

وتكشف التقييمات الأولية المتعلقة بإضعاف الترسانة الصاروخية والطائرات المسيرة الإيرانية بشكل كبير أنها مضللة، إذ حافظت طهران عملياً على قدرتها على استمرار إطلاق الصواريخ والمسيرات. والدرس المستفاد من هذا الميدان هو أن السيطرة على الأجواء لاتعني أبداً السيطرة على نتائج النزاع النهائية. ووجدت واشنطن نفسها، وسط مخاوف وتردد بشأن نشر قوات برّية وعدم قدرة تفوقها الجوي على تحقيق نصر حاسم، غارقة في مستنقع تتزايد تكاليفه يوماً بعد يوم.

لقد ترك هذا الوضع تداعيات تتجاوز مفهوم الهيمنة الأمريكية؛ فعلى مدى عقود، قامت الاستراتيجية الكبرى لواشنطن على أساس «التفوق»، وترسخ الاعتقاد بأن القوة العسكرية الأمريكية الفائقة تتيح لها الحفاظ على النظام العالمي وفرض نتائج النزاعات وفق إرادتها؛ لكن الحرب ضدّ إيران أثبتت أن تكاليف الحروب طويلة الأمد تتجاوز قدرة أمريكا على التحمل. وعلى النقيض من حرب العراق، التي أفضت إلى نصر عسكري سريع قبل أن يضيع السلام لاحقاً، فإن العملية العسكرية الأمريكية ضدّ إيران لم تكلل بالنجاح، وأدى هذا الإخفاق إلى تغيير الأسطورة القائمة على قاعدة أن أميركا لاتُهزم.

على النقيض من حرب العراق، التي أفضت إلى نصر عسكري سريع قبل أن يضيع السلام لاحقاً، فإن العملية العسكرية الأميركية ضدّ إيران لم تكلل بالنجاح، وأدى هذا الإخفاق إلى تغيير الأسطورة القائمة على قاعدة أن أميركا لاتُهزم

النظام الجديد متعدد الأقطاب وتوجه اللاعبين الناشئين

سارعت القوى الكبرى الأخرى إلى استغلال الأجواء الناتجة عن هذا المأزق لإعادة تحديد مواقعها في النظام العالمي. فالصين، التي طالما اعتُبرت منافساً استراتيجياً لأمريكا، باتت اليوم تظهر بثقة أكبر على الساحة الدولية وتطالب واشنطن بتنازلات. وأدى الاضطراب الكبير في سلاسل إمداد الطاقة الناجم عن توتر الأوضاع في مضيق هرمز إلى دفع بكين لإعادة تقييم أمن استثماراتها الضخمة، وجاءت هذه المراجعة في الغالب بنبرة مطلبية حازمة.

في المقابل، ترى روسيا نفسها كأحد الرابحين الاقتصاديين من هذه الأزمة، إذ أسهم الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز المصدّرين في تحقيق أرباح طائلة لموسكو. ومع ذلك، لا ترغب روسيا في انهيار كامل للنفوذ الأمريكي في غرب آسيا، إذ إن الحضور المتوازن لواشنطن يشكل جزءاً من الهيكل الدبلوماسي المعقد الذي تعتبره موسكو ضرورياً للحفاظ على الاستقرار النسبي في المنطقة. وتعكس هذه الردود المتباينة والمتناغمة في آن واحد أن العالم قد دخل مرحلة لم تعد فيها القوة محصورة في قطب واحد، بل باتت موزعة بين عدة لاعبين رئيسيين، يسعى كل منهم إلى استغلال الأزمات لتحقيق أهدافه الاستراتيجية طويلة المدى.

تحولات التحالفات الإقليمية

إلى جانب الصين وروسيا، تواجه مناطق وتحالفات أخرى إعادة تعريف لذاتها. فرابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان»، التي تأسست على أساس مبدأ الحياد والإجماع المعروف بـ«نهج آسيان»، اكتفت في ردّ فعلها على الحرب ضدّ إيران بالإعراب عن القلق والمطالبة بوقف إطلاق النار. واتخذ أعضاء الرابطة مواقف متفاوتة ومتباينة أحياناً وفق مصالحهم الوطنية وارتباطاتهم السياسية، تراوحت بين إظهار التضامن الإسلامي من قبل ماليزيا وإندونيسيا، ومنح الأولوية للاستقرار الاقتصادي من قبل الفلبين وسنغافورة. هذا التشتت الداخلي يضع علامة استفهام كبيرة حول فاعلية التحالفات الإقليمية في النظام الجديد، ويشير إلى أن الدول الأصغر ستسعى بشكل متزايد إلى لعب دور مستقل أو تبني استراتيجية «تغطية المخاطر» في مواجهة القوى الكبرى.

نهاية الهيمنة أحادية الجانب وبداية عصر الاحتواء المتبادل

الرسالة النهائية والواضحة للحرب ضدّ إيران بالنسبة للسياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين وحلفائهم هي نهاية عهد التفوق الأحادي وبداية عصر الاحتواء المتبادل. ففي عالم لا تستطيع فيه القوى الكبرى فرض إرادتها بسهولة، وفي الوقت نفسه تمتلك فيه الدول الأصغر القدرة على المقاومة بتكاليف محتملة يمكن تحملها، لم يعد الاعتماد على الردع العسكري الكلاسيكي كافياً لتحقيق الأهداف. وقد أدرك الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة هذه الحقيقة وشرعوا في تنويع شركائهم الأمنيين، ما يعجل الزوال التدريجي للتحالفات القائمة على ضمان مركزي واحد.

ومع ذلك، ربما يكون الرأي العام في أمريكا وأوروبا الأكثر تحملاً لتكاليف هذا التحول، حيث تكشف استطلاعات الرأي عن معارضة واسعة النطاق لاستمرار النهج الحالي.

إنّ استمرار المسار الخاطئ دون إعادة تعريف الاستراتيجية لن يؤدي إلا إلى تعميق المأزق القائم وتعريض المصالح طويلة المدى للخطر. وما نشهده اليوم في الخليج الفارسي وخارجه ليس مجرد إخفاق تكتيكي، بل هو تآكل لنموذج مهيمن وبداية عصر جديد في العلاقات الدولية.

من الصحافة الإيرانية — خاص

نهج الرئيس بزشكيان.. وحدة وطنية ضمنت استقلال وسيادة البلاد

أكدت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، أن الحكومة تولت المسؤولية في منعطف تاريخي بالغة الحساسية والتعقيد، وتحديداً عقب استشهاد رئيس الحكومة الثالثة عشرة وفي ذروة غليان التطورات في غرب آسيا، مشيرة إلى أن استراتيجية «الوفاق الوطني» التي اتبعتها الحكومة كانت الترياق والتحصين الذاتي الأقوى لإحباط مؤامرات الإرهاب الدولي وقوى الاستكبار التي حاولت نقل نيران الفتنة والاغتيالات إلى داخل الجغرافيا الإيرانية منذ ليلة تنصيب الرئيس مسعود بزشكيان.

وأضافت مهاجراني، في مقال لها في صحيفة «إيران» الحكومية، يوم السبت ٢٣ أيار/ مايو، أن البلاد خاضت في أقل من عام مواجهتين مصيريتين؛ تمثلتا في «حرب الأيام الإثني عشر» المفروضة، تلتها «حرب رمضان»، حيث وقفت إيران الإسلامية بكل طاقاتها العسكرية واللوجستية والاجتماعية في وجه أقوى جيش وأضخم اقتصاد في العالم، لافتة إلى أن هذا الصمود الأسطوري لم يكن حكراً على الأجهزة الرسمية، بل شاركت فيه كل فئات الشعب من أكاديميين وإعلاميين وعُمّال، وصولاً إلى ربّات البيوت اللواتي أدرنَ اقتصاد العوائل وحفظنَ الأمن النفسي للأبناء خلف مرابض الصواريخ ومنصات الإطلاق. وتابعت المتحدثة باسم الحكومة موضحة أنه في زمن الاستعمار الجديد -الذي بدأ بغزو العراق عام ٢٠٠٣ وبلغ ذروته بالانقلابات والقرصنة الدولية- تعدّ إيران السدّ المنيع الوحيد الذي أوقف الآلة العسكرية المدمرة لطواغيت الأرض خلف الحدود. ونوهت أن نهج الحكومة كان يرتكز على «صناعة الفرص للجميع» وتوسيع رقعة العمل الجماعي «من أجل إيران».

واختتمت مهاجراني المقال بالتشديد على أن العبور المرفوع الرأس من أتون حربين مدمرتين أثبت أن سيادة وأمن وحرّية الجمهورية الإسلامية الإيرانية مصانة ومضمونة، مؤكدة أن الحكومة لن تتراجع خطوة واحدة عن خيار الوفاق الوطني، ولن تختلق الأعذار أو تحمّل أخطاءها الذاتية على شماعة العدوان الخارجي، بل ستواصل السير في هذا المسار التاريخي الملزم لتعزيز مكانة إيران كأعلى نقطة تلاحم وأقوى كرت ردعي في وجه الهيمنة الغربية.

مضيق هرمز يرسم ثلاثة سيناريوهات أمام الاقتصاد الأميركي

أكد الخبير الاقتصادي الإيراني «أمير رضا أنكجي» أن اندلاع المواجهات العسكرية المحتدمة في الخليج الفارسي ومضيق هرمز في مطلع عام ٢٠٢٦ وجّه صدمة عنيفة ومباشرة لبنية أسواق الطاقة العالمية، مشيراً إلى أن هذا التطور الجيوسياسي بات يهدد الاستقرار البنيوي للولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم، حيث أثبتت النماذج الهيكلية الحديثة أن القنوات التقليدية لم تعد قادرة على احتواء الآثار التضخمية العميقة المتأتية من تقليص إمدادات النفط الخام. وأضاف الكاتب، في تحليل اقتصادي في صحيفة «شرق»، يوم السبت ٢٣ أيار/ مايو، أن المحاكاة الاقتصادية القائمة على نماذج التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE) ونماذج المتجهات الذاتية الهيكلية (SVAR)، وضعت ثلاثة سيناريوهات قاتمة بخصوص مستقبل وضع الاقتصاد الأميركي وواقع أسواق النفط في أميركا؛ حيث يفترض السيناريو الأول (المحتاط) بقاء انسداد المضيق حتى نهاية الربع الأول من العام الميلادي فقط، مما يدفع بنفط غرب تكساس (WTI) إلى ٩٤ دولاراً في ذروة الأزمة، ليرفع التضخم الكلي بمقدار ١/٧ نقطة مئوية، ويمتدّ الأثر تدريجياً إلى التضخم الأساسي (Core PCE) بمقدار ٠/٤ نقطة مئوية في الربع الثاني نتيجة انتقال تكاليف الوقود إلى السلع الأساسية.

وتابع الخبير موضحاً أنه في حال استمرار الحرب لثلاثة فصول متتالية (السيناريو الثاني)، فإن التضخم الكلي في أميركا سيقبع تحت ضغط مستدام يرفعه بمقدار ١/١ نقطة مئوية بنهاية العام، مع قفزة بنسبة ٠/٣ نقطة مئوية في التضخم الأساسي نتيجة تجذر الضغوط في سلاسل التوريد، ونوه بأن السيناريو الثالث والأخطر (سيناريو الأزمة الشاملة) يفترض الوقف الكامل لصادرات النفط من الخليج الفارسي وتراجع المعروض العالمي بنسبة ٢٠٪، وهوما سيقود أسعار النفط إلى رقم مرعب يصل إلى ١٦٧ دولاراً للبرميل، مما يفجر التضخم الأميركي بمقدار ١/٨ نقطة مئوية، ويجبر البنوك المركزية على الوقوف عاجزة أمام تآكل القدرة الشرائية لمواطنيها.

وأشار أنكجي إلى أن هذه الصدمات النفطية والقفزات الفجائية في أسعار التجزئة للبنزين ستنعكس مباشرة على عقود الترانزيت وسلاسل التوريد الصناعية، لافتاً إلى أن الصناعات الكبرى كالبتروكيماويات والطيران والنقل الثقيل ستشهد تراجعاً حاداً في هوامش أرباحها، مما يمهد لظهور موجة الغلاء الكبرى في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦ نتيجة ارتفاع الأسعار والالتزامات التعاقدية طويلة الأجل؛ لكن سيبقى هناك تؤخر في انتقال التضخم من القطاع النفطي إلى القطاعات الخدمية غير النفطية.

واختتم الباحث تحليله بالتشديد على أن النموذج الهيكلي الحالي يثبت أن هذه القفزة في الأسعار ناتجة عن صدمة عرض سلبية وتوترات عسكرية وليست ناتجة عن انتعاش في الطلب العالمي، مؤكداً أن الولايات المتحدة تواجه صدمة انكماشية متزامنة مع دوامة تضخمية ستضعف ركائز الأمن القومي الأميركي، مما يثبت مجدداً أن جغرافيا الردع في الشرق تمتلك القدرة الكاملة على صياغة التوازنات المالية والاقتصادية وفرض شروطها السيادية على قوى الاستكبار العالمي.